

الحل النموذجي للامتحان العادي في مقياس التحليل المالي

تمرين تطبيقي: إعداد الميزانية المالية لمؤسسة "متيجة" قدمت لك الميزانية المحاسبية بتاريخ 2022/12/31 كالتالي: 5.25

الأصول	القيمة الإجمالية	الاهتلاكات خسائر القيمة	القيمة الصافية	الخصوم	المبالغ
الأصول غير الجارية	1100000	225000	875000	رؤوس الأموال الخاصة	1086500
الامتيازات والحقوق المماثلة	100000	10000	90000	رأس المال	1000000
برمجيات معلوماتية	150000	15000	135000	الاحتياطيات	34000
أراضي	200000	20000	180000	مرحل من جديد	52500
مباني	300000	100000	200000	الخصوم غير الجارية	
معدات نقل	50000	30000	20000	الاقتراضات لدى مؤسسات القرض	200000
معدات وأدوات	130000	50000	80000	مؤونة الأعباء المخاطر	35000
الودائع الكفالات المدفوعة	170000	-	170000	الودائع والكفالات المقبوضة	55000
مجموع الأصول غير الجارية	1100000	225000	875000	مجموع الخصوم غير الجارية	290000
الأصول الجارية				الخصوم الجارية	
المخزون من البضاعة	170000	12000	158000	الموردون	430000
مواد أولية ولوزام	150000	8000	142000	الشركاء حصص الواجب دفعها	114000
المنتجات تامة الصنع	80000	5000	75000	موردو القيم الثابتة	30000
الزبائن	250000	20000	230000	النواتج المقيدة سلفا	40000
أوراق القبض	140000		140000	تسبيقات مستلمة	35000
التسبيقات والمدفوعات على الحساب	60000		60000	أوراق الدفع	60000
قيم المنقولة للتوظيف	80000		80000	النتائج على الضرائب	34500
تسبيقات للمستخدمين	100000		100000	المساهمات بنكية الجارية	90000
أعباء مقيدة سلفا	20000		20000		
نواتج التنازل عن الاستثمارات	75000		75000		
نواتج التنازل عن القيم المنقولة	45000		45000		
تسبيقات للموردين	60000		60000		
البنك	100000		100000		
الصندوق	50000		50000		
مجموع الأصول الجارية	1380000	45000	1335000	مجموع الخصوم الجارية	833500
المجموع العام للأصول	2480000	270000	2210000	المجموع العام للخصوم	2210000

معالجة المعلومات الإضافية

الضرائب على النتائج = النتيجة قبل الضرائب * معدل الضرائب 0.5 ن

$$0.3 * 80000 =$$

$$24000 =$$

النتيجة الصافية = النتيجة قبل الضرائب - الضرائب على النتائج 0.5 ن

$$24000 - 80000 =$$

$$56000 =$$

النتيجة الصافية ← النتيجة الصافية * 0.25 = 56000 * 0.25 = 14000 تضاف للاحتياطات لتصبح 34000 = 14000 + 20000 0.25 ن

← 0.25 * 56000 = 14000 تضاف للشركاء لتصبح 1140000 = 14000 + 100000 0.25 ن

← 0.5 * 56000 = 28000 يضاف لحساب مرحل من جديد 0.25 ن

الأعباء والخسائر ← 0.5 * 70000 = 35000 ← 0.3 * 35000 = 10500 ضرائب على النتائج 0.25 ن

← 0.7 * 35000 = 24500 مرحل من جديد 0.25 ن

الباقى يبقى في حساب الأعباء والخسائر 0.25 ن 35000

حساب مرحل من جديد = 24500 + 28000 = 52500 0.25 ن

رأس المال العامل الإجمالي = الأموال الدائمة - الأصول غير الجارية 0.5 ن

$$875000 - 1376500 =$$

$$501500 =$$

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول الجارية - الخصوم الجارية 0.5 ن

$$833500 - 1335000 =$$

$$501500 =$$

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية - خزينة الأصول) - (الخصوم الجارية - خزينة الخصوم) 0.5 ن

$$743500 - 1185000 =$$

$$441500 =$$

الخبزينة الصافية = رأس المال العامل الإجمالي - احتياجات رأس المال العامل 0.5 ن

$$441500 - 501500 =$$

$$60000 =$$

الخبزينة الصافية = خزينة الأصول - خزينة الخصوم 0.5 ن

$$90000 - 150000 =$$

$$60000 =$$

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية 0.5 ن

$$875000 / 1376500 =$$

$$1.57 =$$

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الالتزامات 0.5 ن

$$1123500 / 1086500 =$$

$$0.96 =$$

نسبة دوران الأصول = المبيعات الصافية / مجموع الأصول 0.5 ن

$$2210000 / 1200000 =$$

$$0.54 =$$

معدل دوران البضاعة = متوسط المخزون / تكلفة البضاعة المباعة 0.25 ن

$$44000 / 132000 =$$

$$3 =$$

متوسط المخزون = (مخزون أول مدة + مخزون ثاني مدة) / 2 0.25 ن

$$158000 + 106000 =$$

$$132000 =$$

تكلفة البضاعة المباعة = مخ1 + مشتريات البضاعة - مخ2 0.25 ن

$$158000 - 96000 + 106000 =$$

$$44000 =$$

مدة التحصيل = الزبائن + أوراق القبض / المبيعات السنوية * 360 0.5 ن

$$1200000 / 140000 + 230000 =$$

$$111 = \text{يوم}$$

مدة التسديد = الموردون + أوراق الدفع / المشتريات السنوية * 360 0.5 ن

$$750000 / 60000 + 430000 =$$

$$235.2 = \text{يوم}$$

التعليق : 2 ن

من خلال نتائج النسب المالية يمكن تقييم وضعية المؤسسة، حيث توضح نسبة التمويل الدائم على قدرة المؤسسة على تمويل الأصول غير الجارية (1.57)، في حين تشير نسبة الاستقلالية المالية (0.96) لا تساوي الواحد بمعنى أن أغلب الموارد المالية التي تعتمد عليها المؤسسة أجنبية وانخفاض هذه النسبة عن الواحد يؤدي إلى تقلص فرض المؤسسة في الحصول على قروض إضافية، كما يؤدي إلى تزايد الضغوط المفروضة من طرف الدائنين. بالنسبة لنسبة دوران الأصول فهو مؤشر مهم لتقييم أداء الإدارة التنفيذية، حيث يعطي كل دينار مستثمر من الأصول 0.54 دينار من المبيعات لا يمكن تقييم مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول المؤسسة بالعودة لمعدل القطاع إذا كان أكبر من معدل القطاع يمكن القول أن الإدارة التنفيذية تتمتع بالكفاءة في استخدام الأصول والعكس صحيح، حققت المؤسسة دوران المخزونات معدل 3 دورات في السنة، وهو يعبر عن عدد المرات التي يتم فيها تجديد المخزون في السنة، كلما ارتفع المعدل زاد من رقم أعمال المؤسسة، وبالتالي زيادة أرباحها، ويجنب المؤسسة مخاطر طول التخزين كتغير الأسعار والتلف وغيرها، ومن خلال نسبة التحصيل نجد أن المدة التي تنتظرها المؤسسة لتحصيل قيمة مبيعاتها في المتوسط (111 يوم)، في حين المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة لتسديد قيمة مشترياتها 235.2 يوم، وبالمقارنة بين مدة التحصيل ومدة التسديد نجد أن مدة التحصيل أكبر من مدة التسديد ما يعني أن جزء من الخصوم الجارية يبقى متاح وقابل لتنشيط دورة الاستغلال فهو عبارة عن قرض بدون فائدة.

1- ما الفرق بين الإفلاس المالي والعسر المالي والذمة المالية ؟ 2ن

العسر المالي أول مؤشرات أو مراحل الإفلاس المالي، وهو عدم الوفاء بالالتزامات المالية حالياً، أما الإفلاس المالي عدم الوفاء بالتزامات حالياً ومستقبلاً، أما الذمة المالية فهي جميع حقوق والتزامات الشخص المالية في الحاضر أو المستقبل. فهي تقتصر على الحقوق والالتزامات المالية دون غيرها.

2- ما المقصود بالاحتياج المالي؟ وكيف ينشأ؟ 2ن

يعرف على أنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير هو نتيجة التفاعل بين مجموعة من عناصر نشاطها (كالمخزونات، العملاء، الموردين...)، ويتولد الاحتياج المالي عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين والمخزونات ، عموماً يكون عندما يحدث بطء في دوران المخزون بسبب ظروف اقتصادية، أول الاختلال بين آجال التحصيل عندما تكون في المتوسط أعلى من آجل التسديد.

3- ما الفرق بين التحليل المعياري والتحليل المقارن للميزانية المالية؟ 2ن

يعتمد التحليل المقارن على مقارنة النسب المالية وحسابات المؤسسة مع المعايير القطاعية (الصناعة) الصادرة عن الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط وذلك بهدف مقارنة الفعالية المالية مع المؤسسات المتواجدة في نفس القطاع ، أما التحليل المعياري بمثابة امتداد للتحليل المقارن حيث يعتمد على مقارنة بعض النسب المالية والحسابات للمؤسسة محل الدراسة مع المعايير المطلقة التي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف حجمها ومجال نشاطها.